الأمم المتحدة

E/CN.17/2006/4/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 February 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة عشرة

١-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٦-٢٠٠٧ - الدورة الاستعراضية

بيان المنطقة الأفريقية إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الجو، وتغير المناخ

أولا - الديباجة

١ - تحضيرا للدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا إقليميا للتنفيذ في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) في المنطقة الأفريقية، وعملا بإعلان سابق أصدرته اللجنة في دورتها الحادية عشرة، وبغية إتاحة إمكانية النظر بفعالية في الإسهامات الإقليمية ودون الإقليمية طوال دورة التنفيذ، ولضمان أقصى قدر من المرونة، قررت اللجنة دعوة اللجان الإقليمية، بالتعاون مع أمانة لجنة التنمية المستدامة، للنظر في تنظيم اجتماعات إقليمية للتنفيذ من أجل الإسهام في أعمال اللجنة وفقا للأحكام ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبالتعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، حسبما يكون مناسبا، ومع المكاتب الإقليمية للصناديق والبرامج والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى.

* E/CN.17/2006/1.

220206 220206 06-23245 (A)

٢ - وركز الاجتماع الإقليمي للتنفيذ على تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الجو، وتغير المناخ. وتم الاضطلاع باستعراض عام للتقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك تحديد الفرص والتحديات وقيود التنفيذ التي تواجهها البلدان الأفريقية في تلك المجالات. ولئن كان الاستعراض أظهر بعض التقدم في التنفيذ، فقد أبرز كذلك عدم قدرة بعض البلدان الأفريقية على الوفاء بأهدافها وغاياتها. ونظر الاستعراض في شواغل الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية.

٣ - واستفاد المشاركون في الاجتماع من مشاركة ومساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأعربوا عن تقديرهم لذلك.

٤ - وأعرب أيضا خلال الاجتماع عن التقدير للمساهمات السابقة التي قدمتها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي، وحُثَّت على تنفيذ أنشطة محددة تدعم مختلف برامج وخطط أفريقيا لاستيفاء الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية المبرمة منذ عام ١٩٩٢.

٥ - وأعاد المشاركون خلال الاجتماع التأكيد بأن القضاء على الفقر أمر ضروري للتنمية المستدامة وأكدوا مجددا التزام البلدان الأفريقية بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما فيها الاهتمام بشكل خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكد الاجتماع أن استيفاء أهداف التنمية رهن بتهيئة بيئة دولية مواتية قائمة على أولويات تنمية مشروعة للبلدان النامية تعالج التحديات الأساسية للتمويل من أجل التنمية، والعولمة، والوصول إلى الأسواق في قطاعات التصدير التي تهمها.

٦ - وأُشير خلال الاجتماع إلى أن النجاح في بلوغ أهداف التنمية والقضاء على الفقر يتوقف، بين أشياء أخرى، على الحكم السليم داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي، وكذلك على الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية.

٧ - وأُعرب عن القلق من أن التقدم المحدود في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ (الناجم عن عدم وفاء المجتمع الدولي بتعهدات التنفيذ المأخوذة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) قد يعيق تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، خاصة في أفريقيا.

٨ - وأعرب المشاركون أيضا عن قلقهم بشأن الإنتاج والاستهلاك المحدودين للطاقة الحديثة والضعف الشديد إزاء تغير المناخ الذي يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، إلى حد كبير، وعدم كفاية مساهمة القطاع الصناعي، خاصة في مجالات التعدين والمعادن والفلزات، في الاستدامة البيئية.

٩ - واعترف المشاركون بالدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالحاجة إلى ضمان مشاركتهما الكاملة في تحقيق التنمية المستدامة. ودعوا إلى تعزيز الشراكة في تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ودعوا الحكومات إلى العمل معا مع المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية والقطاع الخاص.

١٠ - وأشار المشاركون إلى الالتزامات التي أخذها البلدان الأفريقية على عاتقها، بما فيها التزامات الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأكدوا كذلك من جديد تأييدهم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها إطار التنمية المستدامة لأفريقيا.

ثانيا - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

ألف - التحديات والقيود

١١ - أبرز الاجتماع التحديات وقيود التنفيذ المحددة التالية:

(أ) عدم كفاية أطر السياسات العامة والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية وقلة التدفقات المالية لأغراض التنمية ومخصصات الطاقة المستدامة، خاصة للفقراء؛

(ب) انخفاض إنتاج الطاقة بسبب عدم استغلال إمكانيات مصادر الطاقة عموما، خاصة مصادر الطاقة المتجددة؛

(ج) عدم توفر موارد مصادر الطاقة وتوزيعها بشكل متساو على الصعيد الإقليمي؛

(د) عدم تطوير هياكل أساسية تحتية في مجالات النقل والإنتاج والإرسال والتوزيع، وارتفاع التكاليف الأولية للاستثمار في الطاقة ولاستعمالها، مما يشكل حواجز تحول دون وصول الفقراء في المدن والأرياف إلى الطاقة؛

(هـ) قلة مساهمة القطاع الخاص واستثماراته في قطاع الطاقة؛

(و) عدم كفاية الوصول إلى الطاقة في الأرياف الأفريقية نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاج موارد الطاقة وإرسالها وتوزيعها واستنفادها؛

(ز) استعمال الطاقة بشكل غير فعال وإهدارها؛

(ح) اعتماد عالٍ على مصادر طاقة الكتلة البيولوجية وعدم فعالية استعمالها والأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي المرتبط بذلك، خاصة على النساء والأطفال، في معظم البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) زيادة نمو السكان بمعدلات مرتفعة، والتحضر ونشوء المستوطنات غير الرسمية بصورة عشوائية بسبب الهجرة وزيادة الضغط على المدن لتوفير الطاقة المستدامة نظرا لاستخدام السيارات؛

(ي) عدم كفاية المهارات والتعليم لدى سكان الأرياف، مما يمنعهم من المشاركة في تنفيذ برامج ومشاريع الطاقة؛

(ك) انعدام التمكين الذي يعيق مشاركة الحكومات المحلية والمجالس الإقليمية والمدن والمنظمات العاملة على صعيد المجتمعات المحلية، مما يخفض إمكانية نجاح العديد من مشاريع للطاقة؛

(ل) الإمداد بأشكال من الطاقة غير الملائمة وغير المستجيبة لاحتياجات أغلبية الناس؛

(م) التحديات العامة الناجمة عن انعدام أمن الطاقة التي يُواجهها معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية والآثار الاقتصادية المرتبطة بها.

باء – التقدم المحرز والإنجازات المحققة

١٢ – لاحظ المشاركون الإنجازات المحققة فيما يتعلق بمختلف مسائل الطاقة المهمة في أفريقيا، بما فيها المجالات التالية:

إمكانية الوصول إلى الطاقة لتخفيف حدة الفقر

(أ) زيادة الاعتراف بأن مشكلة الوصول إلى الطاقة في الأرياف الأفريقية تستوجب قدر أكبر بكثير من الاهتمام والوسائل والالتزامات المتجددة من جانب جميع أصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) الوصول إلى خدمات طاقة الميسورة الكلفة والنظيفة بالنسبة إلى الفقراء في المدن الذين يقيم معظمهم في مستوطنات غير رسمية أصبح يحظى بالمزيد من الاعتراف كبند مهم على جدول أعمال المستوطنات البشرية؛

(ج) زيادة الحوار والتعاون فيما بين البلدان وفيما بين المدن بشأن مسألة وصول فقراء المدن إلى الطاقة النظيفة؛

(د) أدت مبادرات تحسين الوصول إلى الطاقة إلى تصميم مخططات جديدة للإمداد بالطاقة تدمج خدمات الطاقة في تنمية أنشطة إنتاجية ومدرة للدخل، وتنظيم المشاريع، وتعزيز مصادر الطاقة لدى الشعوب الأصلية؛

(هـ) جرى استحداث نظم خارج الشبكة قائمة على الطاقة المتجددة في المناطق الريفية في عدة بلدان، وثبتت صلاحيتها كخيار مهم لزيادة الوصول إلى الطاقة؛

(و) أُحرز تقدم في مجال تنمية القدرات والاستثمارات في نظم الطاقة المائية الصغيرة، مع تحديد عدد كبير من مواقع القدرة المائية الصغيرة/الدقيقة المحتملة؛

(ز) وجود برنامج طاقة ريفية دون إقليمية في مرحلة جد متقدمة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع خطط لتنسيق السياسات الوطنية؛

(ح) جرى تحديد الحواجز المؤسسية والحواجز الأخرى التي تقف في سبيل تنمية مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم للطاقة ويجري حاليا تنفيذ نهج لإزالتها في بعض البلدان؛

(ط) في كثير من البلدان، جرى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم لخدمات الطاقة وإنشاء سوق للطاقة المتجددة؛

النماذج المتغيرة لاستهلاك الطاقة وإنتاجها

(ي) في العديد من البلدان، جرى تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بخدمات الحراجة ووكالات الطاقة لتخطيط الطاقة الخشبية ووضع السياسات العامة؛

(ك) جرى تحسين إحصاءات ومعلومات الطاقة الخشبية وتعزيزها كأداة لترويج نظم الطاقة الخشبية المستدامة؛

(ل) تم الاضطلاع بمختلف الإجراءات العملية، التي تتراوح بين وضع الخرائط الجغرافية لموارد الطاقة المتجددة وتنمية مؤسسات خدمات الطاقة وكفاءة الطاقة، والأنشطة الرامية إلى تحديد الحواجز وإزالتها، وذلك لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مصفوفة الطاقة.

تبادل المعلومات بشأن تكنولوجيا الطاقة الأنظف

(م) ساهم كثير من المبادرات التي اتخذها الشبكات (مثلا الشبكة العالمية المعنية بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والشراكة من أجل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة،

والشراكة من أجل توفير محروقات وعربات نظيفة، ومشروع الطاقة للقرية العالمية) في تعزيز المعرفة والقدرات في العديد من البلدان فيما يتعلق بخيارات تكنولوجيا لإنتاج طاقة أنظف؛

(ن) أُنشئت بين أفراد ومؤسسات وممثلي حكومات في كثير من البلدان شبكات تعمل على تبادل المعلومات والمعرفة المتعلقة بالاستثمار في هياكل أساسية للنقل المستدام، وتكنولوجيا أنظف وإدارة نوعية الهواء؛

مسائل عامة وشاملة ووسائل التنفيذ

(س) زادت منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من جهودهما المبذولة من خلال مختلف الآليات على الصعيد الدولي (مثلاً المكتب الخاص للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) وعلى الصعيد الإقليمي (مثلا اجتماع الأمم المتحدة للتشاور الإقليمي) لدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة)؛

(ع) زادت الاستثمارات المالية في مشاريع الطاقة للشراكة الجديدة ومن المتوقع أن تزيد نموا؛

(ف) تحسنت القدرات الداخلية لعدة مصارف إنمائية وتجارية (مثلا مصرف التنمية الأفريقي) ومستثمري القطاع الخاص لتقييم الاستثمارات في قطاع الطاقة؛

(ص) جرى تنفيذ عدة إجراءات لتعزيز قدرات القائمين على تخطيط الطاقة وتنميتها، ومؤسسات التعليم والبحث ومراكز الامتياز؛

(ق) جرى تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة تجارة الطاقة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بوضع ترتيبات لمجموعات للطاقة في كل منطقة دون إقليمية، وتوقيع اتفاقات للطاقة الكهربائية عبر الحدود، وتبادل النفط والغاز، في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية؛

(ر) أحرزت عدة جهات فاعلة، بما فيها لجنة الطاقة الأفريقية، تقدماً في جمع معلومات عن الطاقة في أفريقيا وإدارتها ونشرها.

جيم - الدروس المستفادة وآفاق المستقبل

١٣ - حدد المشاركون في الاجتماع الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات وآفاق المستقبل التالية:

(أ) ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات وزيادة التعاون على تبادل الخبرات ذات الصلة بين مختلف مناطق العالم وبين البلدان الأفريقية؛

(ب) هناك حاجة لبناء قدرة على الاستجابة شاملة للعوامل الاجتماعية والبيئية في قرارات الاستثمار ذات الصلة بمشاريع الطاقة؛

(ج) هناك حاجة للقدرات المؤسسية في تخطيط قضايا الطاقة، وتحليلها وصياغتها عن طريق استخدام بيانات معلومات وطنية وإقليمية محددة يستند إليها في اتخاذ القرارات وإعداد السياسات؛

(د) هناك حاجة لزيادة الإرادة والقيادة السياسية، بالإضافة إلى إرهاف وعي ومعرفة وإدراك صناع السياسة والقرار الأفارقة بشأن قضايا الطاقة المستجدة والمستدامة من أجل تحسين صوغ السياسات والتنفيذ؛

(هـ) هناك حاجة لتكامل الأنظمة الخارجة عن شبكات التوزيع مع أنظمة الطاقة الوطنية واستراتيجيات التنفيذ؛

(و) ينبغي للحكومات وضع السياسات، والاستراتيجيات، والأطر القانونية والتنظيمية التي تحقق تكامل خصوصيات إطار الطاقة الأفريقية، ولا سيما في المناطق الريفية، وذلك من أجل تعزيز خدمات الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة وبشكل ملائم؛

(ز) ينبغي لصناع السياسة الأفارقة اتخاذ إجراءات لوضع أطر قانونية، وتنظيمية ومؤسسية تفضي إلى مناخ استثمار وطني يجتذب المستثمرين المحليين والأجانب؛

(ح) ينبغي التشجيع على وضع أطر لتعزيز التكامل الإقليمي بين مشاريع وبرامج وأنظمة الطاقة، وتطويرها وتقويتها؛

(ط) ينبغي لشركاء التنمية الدوليين، بمن فيهم الأمم المتحدة، زيادة دعمهم المالي والتقني لقطاع الطاقة في أفريقيا؛

(ي) ينبغي زيادة التدفق المالي إلى قطاع الطاقة لدعم تنفيذ مبادرة الطاقة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(ك) ونظرا لإمكانات أفريقيا من الطاقة الكهرمائية غير المستغلة إلى حد كبير، وتركيز خطة عمل الشراكة الجديدة المتعلقة بالطاقة والخاصة ببناء محطات كبيرة للطاقة الكهربائية، ينبغي للحكومات الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، أن تسرع في بناء مشاريع للطاقة الكهربائية متوازنة بيئيا واجتماعيا؛

(ل) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية، بدعم من الشركاء الدوليين، أن تعزز تجارة الطاقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي كمحفز للتنمية في أفريقيا؛

(م) ينبغي أن تتلقى لجنة الطاقة الأفريقية دعما أكبر للإسراع في تحقيق تكامل الطاقة في أفريقيا، من خلال مسائل منها وضع نظم معلومات مستكملة عن الطاقة، وتنمية القدرات الإقليمية والوطنية على إدارة الوسائل ذات الصلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالطاقة والتخطيط لها. وتم حث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية لجنة الطاقة الأفريقية ووضع آلياتها موضع التنفيذ؛

(ن) ينبغي للحكومات الأفريقية أن تعزز تنوع الطاقة، وإزالة العوائق التي تواجه المنافسة النزيهة بين جميع موارد الطاقة من أجل تحسين نصيب الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الأفريقية؛

(س) ينبغي للحكومات الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، أن تضع وتنفذ إجراءات مناسبة عاجلة من أجل تحديث وضمان كفاءة الطاقة المستمدة من قطاع الكتلة الإحيائية التقليدية من أجل تخفيض الأثر السلبي لاستخدامها الزائد على صحة البشر، والبيئة وغيرهما من المسائل ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(ع) ينبغي للحكومات الوطنية، وشركاء التنمية الدوليين، وصانعي القرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يأخذوا بعين الاعتبار مشكلة توفر الطاقة الحديثة في المناطق الريفية وفي أطراف المدن كجزء لا يتجزأ من جهود واستراتيجيات الحد من الفقر، واتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجتها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك إعلان الألفية؛

(ف) وتم حث الحكومات على تكثيف الجهود الرامية إلى تبني اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمارات ومشاريع الطاقة، وعلى تشجيع الحكومات المحلية والمنظمات الإقليمية والمحلية والمجتمعية على زيادة المشاركة فيها؛

(ص) يجب على جميع الشركاء الدوليين، وبخاصة منظمات الأمم المتحدة، أن يبذلوا مزيدا من الجهود لإيجاد تماسك، وتكامل وفعالية في قطاع الطاقة الأفريقي. ويمكن تحقيق ذلك في إطار آلية تعاونية مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في أفريقيا، وغيرها من آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات.

ثالثا – تلوث الهواء والجو

ألف – التحديات

١٤ – حدد المشاركون بعض التحديات التي تعيق التنفيذ، منها ما يلي:

(أ) سوء الفهم والتنبؤ لمختلف الصفات المميزة للجو والنظم الإيكولوجية المتأثرة، وأثرها على الصحة وتفاعلها مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) عدم وجود القدرة والتمويل، بالإضافة إلى العوائق الثقافية للوصول إلى أنظمة الطاقة السليمة بيئيا واستخدامها للتقليل من التلوث الجوي؛

(ج) ممارسات الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة في قطاعي الصناعة والنقل؛

(د) اتباع سياسات غير ملائمة بشأن استخدام الأراضي وسوء إدارة الموارد الطبيعية؛

(هـ) عدم الالتزام بإجراءات الرقابة المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالموارد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

(و) عدم توفر برامج لرصد تلوث الهواء وتقييمه بصورة منتظمة وتبادل المعلومات بشأن عدم وجود تعاون في هذا المجال؛

(ز) اتباع ممارسات رديئة وغير كفؤة في استخدام الأسر المعيشية للطاقة وما يتصل بذلك من تلوث الهواء داخل المنازل؛

(ح) عدم كفاية الهياكل الأساسية للبحوث والمهارات اللازمة لها وعدم تمويلها أو تطويرها.

باء – التقدم المحرز والإنجازات المحققة

١٥ – أشار المشاركون إلى بعض الإنجازات التي حققتها البلدان الأفريقية، ومنها ما يلي:

(أ) تنفيذ مبادرة الجنوب الأفريقي لبحوث أثر الحرائق على الغلاف الجوي التي تشمل أهدافها جمع البيانات والمعلومات عن الدخان والغازات التي تنفثها في الجو المصانع والمصادر البيولوجية والحرائق في الغابات والسهوب الأفريقية؛

(ب) قيام البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي بدعم العديد من الدراسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي التي تركز على الانبعاثات من أفريقيا عن طريق المشروع الرئيسي العالمي لكيمياء الغلاف الجوي؛

(ج) نظام التحليل والبحوث والتدريب الذي ينشئ ويرعى شبكات إقليمية من العلماء المتعاونين والمؤسسات المتعاونة في البلدان النامية؛

(د) إنشاء محطة للنظام العالمي لرصد الغلاف الجوي لأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي توفر وسيلة قياس لرصد غازات الدفيئة وقياس الهباء في الجو والتفاعلات الكيميائية الجوية المعقدة التي تحدد نضوب هذه الغازات والجسيمات التي تساهم في تغير المناخ وتحولها وعمرها وانتقالها على المدى الطويل. وستساهم المحطة في كشف وتفسير التغيرات التي تحدث في المستقبل في التركيب الكيميائي للمناطق المدارية داخل أفريقيا وخارجها؛

(هـ) زيادة استخدام مدافئ الحطب المحسَّنة ومصادر الطاقة الأنظف؛

(و) إنشاء شبكة إقليمية من خبراء تلوث الهواء في المناطق الحضرية الأفريقية، ومبادرة البنك الدولي للهواء النظيف التي ساهمت في تبادل المعلومات لفائدة صانعي السياسات وإرهاف وعي الجمهور؛

(ز) البدء في تشغيل شبكة معلومات تلوث الهواء في أفريقيا، وهي شبكة من العلماء، وصانعي السياسات، والصناعيين والمنظمات غير الحكومية التي أسست للتصدي للمسائل ذات الصلة بتلوث الهواء في الجنوب الأفريقي؛

(ح) إعمال السياسات، والأطر القانونية، والحوافز المالية، والمعونات التي تُظهر استعداد والتزام بعض البلدان الأفريقية للتصدي لمشكلة تلوث الهواء والجو؛

(ط) قيام عدد متزايد من البلدان الأفريقية باتخاذ خطوات محددة للتخلص تدريجيا من البترين المحتوي على الرصاص والبدء في تجريب السيارات الهجينة والوقود البيولوجي في قطاعات النقل لديها؛

(ي) زيادة اتباع سياسات، واستراتيجيات وممارسات كفاءة الطاقة؛

(ك) قيام عدد من البلدان بتطوير قدرة على جمع معلومات عن تلوث الهواء ومراقبته.

جيم - الدروس المستفادة وآفاق المستقبل

١٦ - حدد المشاركون الدروس الرئيسية والنهج الممكنة التالية:

(أ) هناك حاجة لزيادة الدور الذي تقوم به الحكومات وقطاع الصناعة في تنفيذ السياسات ذات الصلة بتخفيض تلوث الهواء والجو، والذي يكمله العمل الذي يقوم به المجتمع المدني بوسائل منها تطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا؛

(ب) هناك حاجة لتحديد وسائل جديدة للتمويل لتمكين الصناعة من الوصول إلى أحدث أنواع التكنولوجيا والتحول من استخدام التكنولوجيات القديمة وغير النظيفة؛

(ج) تهتم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بتمويل مصادر الطاقة والتكنولوجيات الأنظف لفائدة الأسر المعيشية والصناعات الصغيرة؛

(د) هناك حاجة لزيادة استخدام أفضل الممارسات والخيارات المجربة في الحد من تلوث الهواء وتخفيفه في جميع القطاعات؛

(هـ) هناك حاجة لتعزيز القدرة على جمع المعلومات والمراقبة وزيادة الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال؛

(و) في حين تم بناء قدرات لدى العلماء الأفارقة من خلال مشاركتهم في مبادرات البحوث الدولية؛ لا تزال هناك حاجة لتطوير استراتيجيات لزيادة القدرة على إجراء البحوث والمهارات والبنية الأساسية في مجال تلوث الهواء والجو والاحتفاظ بها؛

(ز) مشاريع تلوث الهواء المحلية ليست شاملة دائما ويمكن أن تؤدي أحيانا إلى تحول التلوث من موقع إلى آخر. لهذا ينبغي اتباع نهج متكامل وإقليمي عند التصدي لقضايا تلوث الهواء.

رابعا – تغير المناخ

ألف – التحديات

١٧ – حدد المشاركون التحديات التي تواجه المساعي الرامية لتخفيف أثر تغير المناخ والتكيف، ومنها ما يلي:

(أ) الضعف الشديد، والقدرة الضئيلة على تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه من جانب البلدان الأفريقية نتيجة لقلة الوصول إلى التكنولوجيا، وارتفاع مستويات الفقر والاعتماد على الزراعة التي تستقي بمياه الأمطار؛

(ب) عدم قدرة الدول الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وبشكل خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنمية قدرة على تحمل الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في وجه الأحداث المناخية البالغة الشدة؛

(ج) عدم قدرة البلدان الأفريقية على مواجهة تغيرات الطقس الحالية وعدم تقديم دعم كاف لها مما يحد من قدرتها على بناء مقومات المناعة إزاء الآثار الناجمة عن تغير المناخ؛

(د) عدم إدماج شواغل تغير المناخ وتنفيذها بشكل كاف في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، والبرامج على المستوى المحلي؛

(هـ) عدم تفعيل بروتوكول كيوتو نتيجة لعدم كفاية المؤهلات التقنية والمؤسسية، على وجه التحديد، لعدم وجود سلطات وطنية مكلفة بهذا الشأن أو لعدم فعاليتها في بعض البلدان؛ وقلة الوعي وضعف قدرة آليات التنمية النظيفة على المنافسة في المشاريع بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات؛ وتعقد عمليات الموافقة وعدم مرونتها؛

(و) انخفاض مستويات البحوث، والقدرة العلمية والتعاون الأقاليمي على مواجهة الضعف، والآثار، والتخفيف، والتكيف والتقدير والتقييم.

باء – التقدم المحرز والإنجازات المحققة

١٨ – لاحظ الاجتماع الإنجازات التي حققتها البلدان الأفريقية في مجال التصدي لتغير المناخ:

تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو

(أ) صدَّقت جميع البلدان الأفريقية والتزمت بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بينما صدق أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان الأفريقية على بروتوكول كيوتو؛

(ب) تم إعداد وتقديم التقارير القطرية الأولية إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في حين تقوم غالبية البلدان بإعداد تقاريرها القطرية الثانية؛

(ج) هناك تعاون إقليمي مطرد، يشمل تطوير وتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلقة بتغير المناخ؛

تخفيف حدة الآثار والتكيف

(د) تعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي وتأسيس المنتديات المعنية بترقب أحوال المناخ في منطقة الجنوب الأفريقي، من أجل الإنذار المبكر وتحسين اقتسام المعلومات، بُغية تخفيف جوانب ضعف المزارعين وغيرهم داخل المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛

(هـ) إصلاح السياسات بُغية التحكم في العوامل المسببة لتدهور البيئة (كإزالة الغابات مثلا)؛

(و) إنشاء مؤسسات للبحوث المعنية بالسياسات (مجمعات فكر وبحث) كالمركز الأفريقي لدراسات التكنولوجيا (شرق أفريقيا)، ومنظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث (غرب أفريقيا)، وفريق زمبابوي للبحوث البيئية (جنوب أفريقيا)، لأغراض الاستجابة لتغيرات المناخ المتصلة بالتحديات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛

(ز) إنشاء المركز المعني برصد الجفاف، في نيروبي، بتمويل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومركزين فرعيين في نيامي وهراري، من أجل الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر في الوقت المناسب، في المنطقة؛

(ح) تنفيذ ١١ مشروعا من أجل إجراء تقييمات للآثار المترتبة على تغير المناخ وعملية التكيف معها، وتقديم الدعم لبلدان عديدة في مجال إعداد برامج عمل وطنية للتكيف؛

(ط) تنفيذ المشروع المتعلق بتعزيز قدرات المجتمع المدني في أقل البلدان نموا من أجل التكيف مع تغيرات المناخ؛

(ي) تعيين هيئات وطنية في ١٦ بلدا أفريقيا بغرض الموافقة على آليات التنمية النظيفة المتعلقة بالمشاريع؛

(ك) إعداد مشاريع صندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية في بعض البلدان، عن طريق برنامج البنك الدولي الخاص المتعلق بأفريقيا؛

(ل) تنفيذ ١٨ مشروعا من مشاريع الأنشطة التي تنفذ بشكل مشترك، في بعض البلدان؛

(م) تطوير تكنولوجيات جديدة ومبتكرة وغيرها من ضروب التكنولوجيا والوسائل الأخرى من أجل مجابهة التحديات التي تسببها اختلافات وتغيرات المناخ. ويشمل ذلك اعتماد تكنولوجيات زراعية محسنة لمقاومة الجفاف، وتنويع المحاصيل، وكذلك تكنولوجيات المحافظة على موارد المياه، وتكنولوجيات الحصاد، واستخدام مصادر طاقة تتميز بالكفاءة وعدم التلويث، وشبكات الحماية ضد البعوض من أجل مكافحة الملاريا؛

(ن) إنشاء الحكومات لعدة مراكز لإدارة الكوارث، وإعداد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لعدد من آليات التصدي للكوارث، كرد فعل للأحداث المناخية البالغة الحدة.

جيم - الدروس المستفادة وآفاق المستقبل

١٩ - حدد الاجتماع الدروس الأساسية والنُهج الممكنة التالية:

(أ) ضرورة التصدي لتغير المناخ بأسلوب متكامل باعتبار ذلك نهجاً يستحق التشجيع على جميع المستويات؛

(ب) ضرورة تعزيز إدماج الشواغل المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها في السياسات الإنمائية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وتنفيذ تلك السياسات والورقات؛

(ج) ضرورة تنمية القدرات البشرية والمؤسسية بشكل يتماشى مع خطط العمل الوطنية بُغية تعزيز التكيف مع تغير المناخ على الصعيدين الوطني والمحلي والمساعدة على هذا التكيف في المجالات التي تبرز فيها جوانب الضعف؛

(د) ضرورة العمل مع المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص وتعزيز قدراتها، من أجل تعزيز قدرة تحمل المجتمعات المحلية الضعيفة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(هـ) مواصلة توفير الدعم لعمليات البحث وجمع المعلومات ونشرها، وتعزيز بناء الشبكات، ورفع درجة الوعي والاستنارة في مجالات صياغة السياسات، والتخطيط، وصنع القرار، والاستثمار، واتخاذ الإجراءات؛

(و) استفادة البلدان الأفريقية بشكل رئيسي من بناء القدرات المتعلقة بآليات التنمية النظيفة، المنفذة من خلال دعم البرامج والمشاريع الرائدة، بدلا عن الاستثمارات في المشاريع الفعلية ذات الأثر القوي؛

(ز) عليه، يُصبح من الضروري زيادة إمكانية حصول البلدان الأفريقية على الأموال واستفادتها من آليات كيوتو وصناديق عملية مراكش من خلال رفع الكفاءة التقنية والمؤسسية، وتأسيس هيئات وطنية مختصة وتشغيلها، وخفض التكاليف المرتفعة لعملية الانتقال، وتبسيط إجراءات الموافقة؛

(ح) ضرورة أن تحدد البلدان الأفريقية الموارد المحلية البديلة وتحشد هذه الموارد، بما في ذلك إدخال نظام المحفِّزات والمنفِّرات المتعلقة باستثمار القطاع الخاص في برامج لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها ودعم هذه البرامج؛

(ط) ضرورة بناء قدرات معينة والتعاون على التعامل مع الجوانب المختلفة لتغير المناخ؛

(ي) ضرورة تعزيز الدعم المقدم لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذ تلك المبادرة.

خامسا – التنمية الصناعية

ألف – التحديات والقيود

٢٠ – حدد الاجتماع التحديات والقيود التالية:

(أ) الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، بالإضافة إلى انعدام قدرات المعالجة على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى تعويق إمكانية الوصول إلى الأسواق واستمرار بقاء أفريقيا على حالها كمصدر للمواد الخام غير المصنعة؛

(ب) الافتقار إلى القدرات وإلى وجود بيئة أعمال تجارية وسياسات موائمة، وإلى الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الأخرى الضرورية للنمو، وعدم إدخال التغييرات الهيكلية وتنويع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات غير الرسمية الصغيرة الحجم، التي تسيطر على القطاع الخاص في أفريقيا؛

(ج) عدم وجود استراتيجيات مناسبة للتنمية الصناعية بُغية تيسير تكامل الصناعات الصغيرة، التي تتركز بشكل رئيسي في قطاع التعدين (كالنفط والغاز والمواد المعدنية)، مع القطاعات الأخرى للاقتصادات المحلية، والوصول بهذا التكامل إلى الحد الأقصى؛

(د) اختناقات الهياكل الأساسية والطاقة والمياه التي تجعل عملية الانتقال إلى التصنيع المستدام أكثر صعوبة؛

(هـ) شواغل الشؤون الإدارية ونشر قاعدة للمهارات المحلية والجوانب الأخرى لاستغلال إمكانيات الصناعات التي تستند إلى المعرفة؛

(و) ضآلة إمكانية الاستعانة بشبكات الإنتاج العالمية كالمشاركة في نقل الأنشطة إلى ما وراء البحار أو الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج؛

(ز) ضآلة أنشطة البحوث والتنمية والابتكار والتنويع ونشر التكنولوجيا؛

(ح) عدم وجود عدد كاف (الكتلة الحرجة) من الشركات والمؤسسات المستعدة للتعاون والدخول في شبكات واقتسام المعارف والمعلومات المتعلقة بالتنمية الصناعية سعياً وراء التنمية المستدامة وهي عملية يعوقها أيضا ضعف الاتحادات الصناعية؛

(ط) ضعف قدرة الحكومات على توفير وتيسير خدمات الإرشاد، بما في ذلك ما يتصل منها بإجراء الاختبارات، والأرصاد الجوية، والتوثيق، وضمان الجودة، وتسجيل المؤسسات الصناعية والعمليات الإنمائية الصغيرة والمتناهية الصغر؛

(ي) القيود التي تفرضها القرارات والممارسات الحالية المتعلقة بالمعاملات المصرفية والاستثمار على التنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بسبب تفضيلها للقطاعات ذات العائد السريع (قطاع الخدمات مثلا)؛

(ك) عدم تحقيق التواؤم بشكل كافٍ بين القوانين والنظم والمدونات والمعايير على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، مما يحدُ من تدفقات العناصر (الموارد المالية والبشرية والتقنية)، التي يمكن أن تساعد على تحقيق وفورات الحجم، وإقامة التآزر فيما بين الأقاليم، وتعزيز القدرة على التنافس؛

(ل) صغر الأسواق المحلية وانعدام قنوات التسويق المناسبة وعدم استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل المناسب وكذلك التجارة والتعاون والتكامل من أجل التوسع في الأسواق وإنشاء أسواق جديدة.

باء – التقدم المحرز والإنجازات المتحققة

٢١ – حدد الاجتماع الإنجازات التالية التي تحققت على المستوى القطري:

(أ) ازدهار التنمية الريفية في بعض البلدان من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة الحجم ومؤسسات متناهية الصغر للتصنيع الزراعي، عبر تيسير إمكانية الحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تنمية ما يهدف إلى تحقيق النمو من هذا النوع من المؤسسات، مع زيادة تمكين المرأة؛

(ب) تعزيز قدرات مؤسسات المقاييس، والمعايير، والتوثيق، والاختبار، وضمان الجودة في بعض البلدان؛

(ج) تحقيق التقدم في مجال توفير الطاقة، بما في ذلك تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتنفيذ البرامج المعنية بكفاءة الطاقة؛

(د) تأسيس مراكز وطنية للإنتاج بصورة أقل تلويثا للبيئة؛

(هـ) وضع سياسات وأنظمة ومبادئ توجيهية بيئية للصناعات، بما في ذلك اعتماد مدونات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات في بعض البلدان؛

(و) تأسيس شبكات وطنية للمعلومات الصناعية وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الروابط فيما بين المؤسسات البحثية والإنمائية والصناعة؛

(ز) وضع سياسات لتعزيز الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك إطلاق شبكة ترويج الاستثمار في أفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وجهود أخرى متنوعة لتشجيع الاستثمار على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

جيم - الدروس المستفادة وآفاق المستقبل

٢٢ - حدد الاجتماع الدروس المستفادة التالية:

(أ) ضرورة كفالة إنتاج ونقل واستخدام المواد الكيميائية، على امتداد الفترة الكاملة لفعاليتها، والتخلص منها في إطار تنمية مستدامة تعمل على حماية صحة الإنسان وسلامة البيئة، بما في ذلك الامتثال إلى أحكام اتفاقيتي بازل واستكهولم، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، ضمن أشياء أخرى؛ وأيضا ضرورة تعزيز تنفيذ القوانين وصكوك السياسات الوطنية، في إطار أنظمة وطنية لإدارة البيئة؛

(ب) ضرورة التوسع في اعتماد وتنفيذ قيم صناعية تتسق مع المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، كالقيم المجسدة في مبادرة الاتفاق العالمي مثلا، وبحث إمكانية وضع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لمقياس يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؛

(ج) ضرورة تحديد الفجوات، وتعزيز تكامل السياسات والتنسيق في المجال الصناعي، بما في ذلك فيما بين الكيانات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على مختلف المستويات؛

(د) ضرورة تعزيز التعاون والشراكات على مستوى العالم من أجل إعداد وتنفيذ عمليات إنتاج أقل تلويثا للبيئة واعتماد تكنولوجيات جديدة أكثر سلامة؛

(هـ) ضرورة إعداد برامج للمساعدة التقنية وفقا للمواصفات الخاصة بكل بلد، بحيث تكون قادرة على استيفاء الاحتياجات ذات الطابع المميز لكل بلد ومنطقة.

سادسا – خاتمة

٢٣ – أكد المشاركون في الاجتماع الإقليمي للتنفيذ مجددا التزام البلدان الأفريقية باتخاذ خطوات محددة، من أجل مجابهة التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجالات الطاقة والتنمية الصناعية وتلوث الغلاف الجوي/الهواء وتغير المناخ بهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتفاقات إنمائية متفق عليها دوليا، بما في ذلك جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وإعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والمؤتمرات الدولية الأخرى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة.

٢٤ – وأكد المشاركون أهمية القيادة السياسية لهياكل الاتحاد الأفريقي، وبخاصة الدور المحوري للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها الإطار لتحقيق الأهداف المرصودة.

٢٥ – وسلم المشاركون بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات، لا سيما فيما يتعلق بوضع سياسات واستراتيجيات تمكينية، وتعزيز الإرادة السياسية، وتنمية القدرات العلمية، وتطوير الشبكات وعمليات التعاون المشتركة بين المناطق، وذلك بالرغم من التقدم المحرز في تحقيق بعض الأهداف، بما في ذلك من خلال صياغة وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٢٦ – وإذ يدرك المشاركون الضرورة القصوى لوجود موارد مالية وبشرية إضافية وأهمية الشراكات فإنهم يؤكدون ضرورة حشد الموارد الكافية، على الصعيدين الداخلي والخارجي معاً، وضرورة تعزيز الشراكات من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع في مجالات الطاقة والتنمية الصناعية وتلوث الغلاف الجوي/الهواء وتغير المناخ.

٢٧ – أعرب المشاركون عن تقديرهم للدور الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وهيئاتها المتخصصة المختلفة، والوكالات والهيئات الحكومية الدولية، وعن إشادتهم بهذا الدور، فضلا عن تقديرهم لدور الشركاء الدوليين المتعددين والمنظمات الدولية المختلفة، وإشادتهم بهذا الدور الذي يدعم جهود أفريقيا وإجراءاتها فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. وأعرب المشاركون أيضا عن تقديرهم لما أعلنته مجموعة الثمانية من الالتزام بتوفير الدعم لجدول أعمال التنمية المستدامة في أفريقيا.

٢٨ – ووافق المشاركون على تقديم نتائج الاجتماع إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة المقرر عقدها في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٦ باعتبارها مساهمة أفريقيا في الدورة.